# ٤. المكاسب التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين

تبيِّن دراسات كثيرة أن غلات قطع الأراضي التي تديرها النساء أقل من غلات قطع الأراضي التي يديرها الرجال. وهذا لا يرجع إلى أن المرأة كمزارعة أسوأ من الرجل كمزارع. ففي حقيقة الأمر، تبيِّن أدلة مستفيضة أن المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل. ولكنها لا تحصل فحسب على نفس المدخلات التي يحصل عليها. ولو حصلت عليها فإن الغلة التي تحققها ستكون مساوية للغلة التي يحققها الرجل، وسيزيد إنتاجها، وسيزيد أيضاً الإنتاج الزراعي بوجه عام.

والعلاقة بين المساواة بين الجنسين والإنتاجية الزراعية يمكن استكشافها باستخدام الرقم الدليلي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات الاجتماعية وانعدام المساواة بين الجنسين (SIGI) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠). ويعكس هذا الرقم الدليلي الأعراف الاجتماعية والقانونية من قبيل حقوق الملكية والممارسات الزواجية والحريات المدنية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية للمرأة. ويشير انخفاض ذلك الرقم الدليلي إلى انخفاض مستويات التمييز الجنساني. فالبلدان ذات المستويات الأقل لانعدام المساواة بين الجنسين تحقق عادةً متوسط غلات حبوب أعلى مما تحققه البلدان ذات المستويات الأعلى لانعدام المساواة (الشكل ١٦). وبطبيعة الحال، تبيِّن العلاقة الارتباط فقط، لا السبب، ويمكن أن تكون السببية في أي اتجاه (أو في كلا الاتجاهين). وبعبارة أخرى، تكون عادة لدى المجتمعات الأكثر مساواة زراعة أكثر إنتاجاً، ولكن الزراعة الأكثر إنتاجاً يمكن أن تساعد على الحد من انعدام المساواة بين الجنسين.

وتؤكد البحوث التي يرد استعراضها أدناه أن سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة يمكن أن يحسّن الإنتاجية الزراعية، مع إفراز ذلك فوائد إضافية هامة عن طريق رفع مستوى دخل المزارعات، وزيادة توافر الغذاء وخفض أسعار المواد الغذائية، ورفع مستويات عمالة المرأة والأجور الحقيقية التي تتقاضاها.

الشكل ١٦

**غلة الحبوب وانعدام المساواة بين الجنسين**

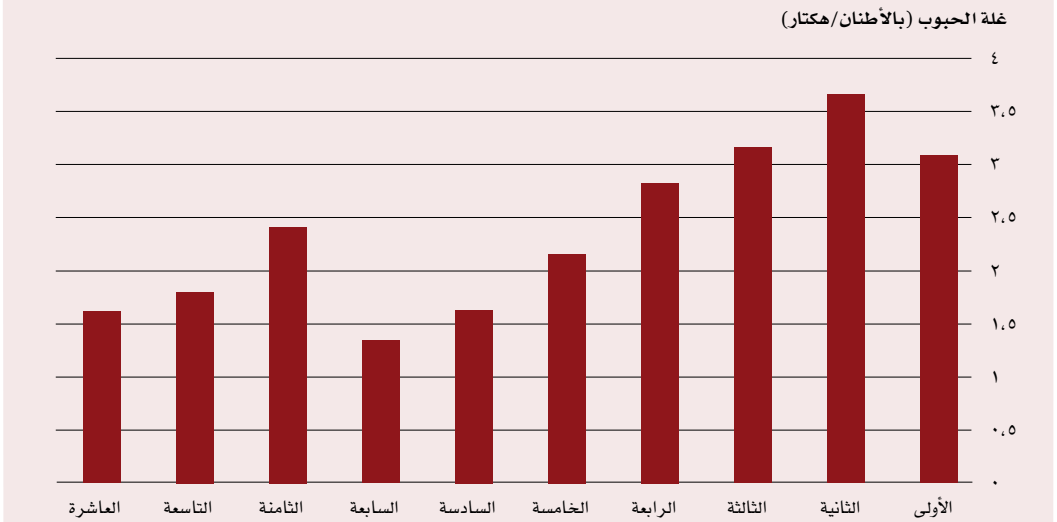


**مجموعة المؤسسات الاجتماعية والمؤشر الجنساني:**
**من الأولى = أقل انعدام للمساواة بين الجنسين حتى العاشرة = أكبر انعدام للمساواة بين الجنسين**

ملاحظات: انعدام المساواة بين الجنسين هو مقياس تستخدمه المؤسسات الاجتماعية والمؤشر الجنساني، وهو مقياس مركب للتمييز بين الجنسين يستند إلى المؤسسات الاجتماعية استحدثه مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المصادر: غلة الحبوب: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ب؛ مجموعة المؤسسات الاجتماعية والمؤشر الجنساني: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠.

## إنتاجية المزارعين والمزارعات

لقد حاولت دراسات كثيرة تقييم ما إذا كانت إنتاجية المزارعات مماثلة لإنتاجية المزارعين. وتقيس هذه الدراسات الإنتاجية بطرائق متنوعة، ولكن الطريقة الأكثر شيوعاً تستند إلى الناتج لكل هكتار من الأراضي، أي إلى الغلة. ومجرد مقارنة غلات مزارع الرجال ومزارع النساء يمكن أن تكشف عن الاختلاف بين المجموعتين – فالنساء يحققن عادةً غلات أقل من الغلات التي يحققها الرجال – ولكنها لا تفسّر سبب ذلك. وتحاول أيضاً أكثر الدراسات تعمقاً تقييم ما إذا كانت هذه الاختلافات ناجمة عن الاختلاف في استخدام المدخلات، من قبيل البذور المحسنة والأسمدة والأدوات، أو ناجمة عن عوامل أخرى من قبيل الحصول على خدمات الإرشاد وعلى التعليم. وتؤكد الغالبية الساحقة من هذه المؤلفات أن المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل وأنها ستحقق نفس الغلة التي يحققها الرجل إذا أتيح لها أن تحصل بشكل متكافئ على موارد الإنتاج وعلى الخدمات.

وقد حدد بحث دقيق للمؤلفات ٢٧ دراسة تقارن إنتاجية المزارعين وإنتاجية المزارعات.[١٠] وقد تناولت هذه الدراسات طائفة واسعة من البلدان (في أفريقيا بالدرجة الأولى، ولكن ليس فيها فقط)، والمحاصيل، والفترات الزمنية، والنظم الزراعية، واستخدمت مقاييس شتى للإنتاجية وللكفاءة. ورغم هذا التنوع، وجد معظمها أن المزارعين يحققون غلات أعلى مما تحققه المزارعات. وقد تراوحت على نطاق كبير الفجوات المقدرة في الغلات ولكن الكثير منها كان يدور حول نسبة تتراوح من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة، مع متوسط قدره ٢٥ في المائة.[١١]

وقد وجد معظم الدراسات أن الفروق في الغلات تُعزى إلى الفروق في مستويات استخدام المدخلات، مما يشير إلى أن إعادة تخصيص مدخلات من قطع الأراضي الخاصة بالذكور إلى قطع الأراضي الخاصة بالإناث يمكن أن يُزيد من إنتاج الأسر المعيشية بوجه عام. وأظهرت دراسات متعددة هذا صراحةً. وبالنظر إلى أن هذه المؤلفات معقدة وتكون جدلية في بعض الأحيان، فإننا نورد تلخيصاً لها أدناه.

وتأتي إحدى أكثر الدراسات تأثيراً في هذا الميدان من بوركينا فاسو. فقد قارن معدوها ٧٠٠ ٤ قطعة أرض زراعية في ست قرى. ووجدوا أن قطع الأراضي التي تُسيطر عليها النساء استخدمت، باستثناء عمل النساء أنفسهن، كميات أقل من جميع المدخلات الأخرى: عمل الرجال والأطفال، وعمل حيوانات الجر، والأسمدة العضوية والكيميائية. وكانت الغلات التي حققتها النساء أقل من الغلات التي حققها الرجال في ما يتعلق بطائفة متنوعة من المحاصيل – كانت إنتاجيتهن أقل بنسبة قدرها ٢٠ في المائة في حالة الخضر وأقل بنسبة قدرها ٤٠ في المائة في حالة الذرة الرفيعة – ولكن الفارق كان يفسره كلياً استخدامهن الأقل لمدخلات الإنتاج، الذي كان بدوره نتيجة للأعراف الاجتماعية القاصرة على النساء. وقدَّر معدو تلك الدراسات أن زيادة استخدام المدخلات في قطع الأراضي الخاصة بالنساء يمكن أن يُزيد الناتج الإجمالي بنسبة تتراوح من ١٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة (Udry وآخرون، ١٩٩٥). ووجد تحليل إضافي لهذه البيانات ذاتها أن إنتاج الأسر المعيشية الإجمالي كان يمكن أن يكون أعلى بنسبة تقرب من ٦ في المائة لو كان قد أُعيد توزيع الموارد في اتجاه قطع الأراضي الخاصة بالنساء (Udry، ١٩٩٦).

وتتيح دراستان إضافيتان من بوركينا فاسو فهماً أعمق لهذه القضايا. فقد وجدت الأولى أن المزارعات كن يُنتجن قيمة مقابل كل هكتار أقل مما كان المزارعون الذكور ينتجونه بنسبة قدرها ١٥ في المائة. ووجدت أيضاً أن المزارعات كن بحاجة إلى مشورة من أخصائيات إرشاد زراعي – لا إلى مزيد من المدخلات فحسب – لكي يحققن غلات أعلى، مما يؤكد أوجه التكامل في ما بين الطائفة الواسعة من الأصول والخدمات اللازمة للإنتاج الزراعي (Bindlish وEvenson وGbetibouo، ١٩٩٣). وأعادت الدراسة الثانية النظر في البيانات المستمدة من Udry (١٩٩٦) واستكملتها ببيانات أحدث عهداً تمثل البلد بأكمله. ووجدت أن الأسر المعيشية الموجودة في مناطق إنتاج أقل مواتاة أو في مناطق تعاني من الجفاف كانت تخصص عادةً الموارد بين قطع الأراضي التي يديرها الذكور وقطع الأراضي التي تديرها الإناث تخصيصاً أكثر كفاءة مقارنةً بالأسر المعيشية الموجودة في مناطق أكثر مواتاة، ربما لأن المخاطر المرتبطة بعدم الكفاءة كانت أعلى بالنسبة لها (Akresh، ٢٠٠٨).

ووجدت بحوث أُجريت في الأراضي المرتفعة الإثيوبية أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث كان إنتاجها أقل بنسبة قدرها ٣٥ في المائة لكل هكتار، من حيث القيمة، مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور ولكن الفروق كانت ترجع إلى أن مستويات استخدام المزارعات للمدخلات كان أقل وكذلك كان حصولهن على خدمات الإرشاد أقل (Tiruneh وآخرون، ٢٠٠١). وفي الإقليم نفسه، وُجد أن غلات الشعير وحبوب أخرى كانت أعلى بنسبة قدرها ٥٠ في المائة في حالة المزارع التي يديرها الرجال لأن المزارع التي كانت تديرها أسر معيشية تتولى المسؤولية عنها إناث كان لديها نصف

[١٠] للاطلاع على استعراض أكثر تفصيلاً لهذه المؤلفات، انظر Quisumbing (١٩٩٦) وPeterman وQuisumbing وBehrman (٢٠١٠).

[١١] لم تحدد كل الدراسات السبع والعشرين الفجوة في الغلات. وقدمت بعضها تقديرات بشأن محصول وحيد بينما أفادت دراسات أخرى عن محاصيل متعددة.

اليد العاملة الذكرية فقط وأقل من ثلث مقدار قوة حيوانات الجر (Holden وShiferaw وPender، ٢٠٠١).

ووُجد أن النساء في غانا كن متعادلات في الكفاءة مع الرجال في إنتاج الذرة والكاسافا، ولكنهن كن يحققن غلات أقل ويحصلن على أرباح أقل لأنه لم يكن بإمكانهن الحفاظ على خصوبة أرضهن (Goldstein وUdry، ٢٠٠٨). والأشخاص الذين يكونون في وضع غير مواتٍ في الشبكات الاجتماعية والسياسية لقراهم – مثل كثيرات من ربات الأسر المعيشية – من الأرجح أن يفقدوا ملكية أراضيهم إذا تركوها بلا زرع، ومن ثم فإنهم يبقون عادةً أراضيهم مزروعة باستمرار، مما يؤدي إلى تحات خصوبة التربة (Goldstein وUdry، ٢٠٠٨). وتؤكد أيضاً دراسات متعددة من غانا أن منتجي الكاكاو الذكور والإناث يحققون نفس الغلات عندما يتساوى استخدامهم للمدخلات (Quisumbing وOtsuka، ٢٠٠١ب؛ Hill وVigneri، ٢٠٠٩).

ويحقق الرجال الذين ينتجون الذرة والفاصوليا واللوبيا البلدية في كينيا قيمة إجمالية أعلى لإنتاجهم لكل هكتار مقارنةً بالنساء، ولكن الفارق يُعزى إلى الفروق في استخدام المدخلات (Saito وMekonnen وSpurling، ١٩٩٤). وفي غرب كينيا، وُجد أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث تقل غلاتها بنسبة قدرها ٢٣ في المائة عن غلات الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور، ولكن الفرق كان ناجماً عن أن الحصول على الأرض كان مضموناً بدرجة أقل وأن مستويات التعليم كانت أقل (Alene وآخرون، ٢٠٠٨). وكانت دراسة أسبق للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في غرب كينيا قد وجدت أن غلات الذرة التي تحققها النساء كانت أقل بنسبة قدرها ١٦ في المائة من الغلات التي كان الرجال يحققونها، وكان هذا يرجع بدرجة كبيرة إلى استخدامهن كميات من الأسمدة أقل كثيراً (Ongaro، ١٩٩٠).

ووجدت دراسة في ملاوي تمثل البلد بأكمله أن غلات الذرة كانت أعلى بنسبة تتراوح من ١٢ في المائة إلى ١٩ في المائة في قطع الأراضي الخاصة بالرجال، ولكن عندما أُعطيت النساء نفس مستوى الأسمدة من أجل استخدامها في قطع أراضٍ تجريبية فإنهن حققن نفس الغلات التي كان الرجال يحققونها (Gilbert وSakala وBenson، ٢٠٠٢).

ويتوافر قدر كبير من الأدلة من ولايات متعددة في نيجيريا، وفي ما يتعلق بطائفة واسعة من المحاصيل. ففي ولاية أويو، وُجد أن المزارعين والمزارعات الذين يزرعون الذرة والبطاطا والكاسافا والخضر والبقول كانوا متعادلين في الإنتاجية (Adeleke وآخرون، ٢٠٠٨). وفي ولاية أوسون، كانت الإناث اللائي ينتجن الأرز يحققن غلات أقل بنسبة قدرها ٦٦ في المائة مما يحققه المزارعون الذكور ولكن الفارق كان يعزى إلى الفروق في استخدام المدخلات (Oladeebo وFajuyigbe، ٢٠٠٧). كذلك، في ولايتي أوندو وأوغون، كانت المزارعات اللائي يزرعن الكاسافا على نطاق صغير يحققن غلات أقل وعائدات أقل مما يحققه نظرائهن الذكور لأنهن كن يستخدمن مدخلات أقل ويشترين مدخلات ذات نوعية أقل أو ذات سعر أعلى (Timothy وAdeoti، ٢٠٠٦).

وتؤيد أيضاً دراسات إضافية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الكاميرون (Kumase وBisseleua وKlasen، ٢٠٠٨)، وبنن (Kinkingninhoun–Mêdagbé وآخرون، ٢٠١٠)، وكوت ديفوار (Adesina وDjato، ١٩٩٧)، وزمبابوي (Horrell وKrishnan، ٢٠٠٩) تأييداً ساحقاً الاستنتاج الذي مؤداه أن الفروق في الغلات الزراعية بين الرجال والنساء تنجم في المقام الأول عن الفروق في الحصول على الموارد وخدمات الإرشاد.[١٢]

والأدلة من أقاليم أخرى نادرة نسبياً لأن احتمالات فصل عمليات الزراعة في تلك الأقاليم حسب الجنس أقل من احتمالات حدوث ذلك في حالة أفريقيا، ولكن الدراسات المتاحة تؤيد عموماً استنتاج أن المزارعات يتعادلن على الأقل في الكفاءة مع نظرائهن الذكور. فعلى سبيل المثال، تنتج المزارع التي تديرها إناث في نيبال قيمة للهكتار الواحد أقل مما تنتجه المزارع التي يديرها الذكور، ولكن الفروق ترجع جميعها تقريباً إلى استخدامهن مدخلات أقل (Thapa، ٢٠٠٨). والمزارع التي تديرها إناث في الصين تتعادل على الأقل في ربحيتها مع تلك التي يديرها رجال، وذلك وفقاً لبيانات مستمدة من المسح الريفي الوطني الصيني (Zhang وde Brauw وRozelle، ٢٠٠٤).

ويقارن بعض الدراسات إنتاجية العمل لا الغلات، ولكن النتائج تتسق مع الاستنتاج الذي مفاده أن الفروق في الغلات تنجم عن الفروق في استخدام المدخلات. فإنتاجية عمل العاملات في المزارع في بنغلاديش تكون مماثلة لإنتاجية العاملين الذكور عندما يكون استخدام المدخلات متماثلاً (Rahman، ٢٠١٠). ودراسات إنتاجية العمل المتعلقة بنخيل الزيت في إندونيسيا (Hasnah وFleming وCoelli، ٢٠٠٤)، والأرز في نيبال (Aly وShields، ٢٠١٠)، والخضر في تركيا (Bozoglu وCeyhan، ٢٠٠٧) تبيّن جميعها أن عمل الإناث يتعادل على الأقل في إنتاجيته مع عمل الذكور عندما تؤخذ في الاعتبار الفروق في الري ونوع البذور المستخدمة.

---

[١٢] لم يتمكن بعض الدراسات من أن يبرر تبريراً كاملاً الفروق في الغلات بين المزارعين والمزارعات لأن هذه الدراسات لم تأخذ في الاعتبار جميع ما تواجهه المرأة من فجوات في ما يتعلق بالموارد (Za-vale وMabaye وChristy [٢٠٠٦]، وUaiene وChanning [٢٠٠٩]، وLilja وRandolph وDiallo [١٩٩٨]).

## مكاسب الإنتاج التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين

لو تسنى التغلب على الفروق الجنسانية في استخدام المدخلات ولو تسنى للمزارعات أن يحققن نفس الغلات التي يحققها المزارعون الذكور، فإن الأدلة تشير إلى أن مكاسب الإنتاج التي تتحقق من ذلك يمكن أن تكون كبيرة. ولا يمكن حساب المكاسب المحتملة حساباً دقيقاً لأن البيانات الضرورية غير متوفرة؛ ومع ذلك، يمكن تقدير نطاق معقول استناداً إلى فجوات الغلات المحددة في الدراسات التي نوقشت أعلاه ومقدار الأرض الزراعية التي تديرها النساء.

وكما ذُكر أعلاه، توفر دراسات فجوة الغلات بين المزارعين والمزارعات تقديرات تتراوح من نسبة تبلغ ٢٠ في المائة إلى نسبة تبلغ ٣٠ في المائة، ومعظم هذه الدراسات يعزو الفارق إلى أن مستويات استخدام المزارعات للمدخلات تكون أقل. ومع أن معظم هذه الدراسات يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد جرى توثيق فجوات مماثلة في المدخلات في ما يتعلق بجميع الأقاليم في الفصل ٣. ولذا، من المعقول افتراض وجود نطاق مماثل من فجوات الغلات في أقاليم أخرى. وسد فجوة المدخلات في الأرض الزراعية التي تحوزها النساء يمكن أن يزيد غلات أرضهن إلى المستويات التي يحققها الرجال. وهذا معناه حدوث زيادة في الإنتاج تتراوح من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة في أرضهن، وحدوث زيادات على المستوى الوطني تتناسب مع مقدار الأراضي التي تسيطر عليها النساء. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي في البلدان النامية التي تتوافر بيانات عنها بمتوسط يتراوح من ٢,٥ في المائة إلى ٤ في المائة.[١٣] وبافتراض أن فجوات المدخلات والغلات تعبر أيضاً عن بلدان نامية أخرى، فإن هذا معناه زيادات عالمية مماثلة الحجم.

وبطبيعة الحال، تستند زيادات الإنتاج المحتملة المحسوبة بهذه الطريقة إلى التوزيع الحالي للأراضي وإلى وجود فجوة مطبقة في الغلات تتراوح من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة وهذا معناه أن البلدان التي تسيطر فيها النساء على مزيد من الأراضي سيطرة متناسبة يمكن أن تحقق أكبر الزيادات المحتملة. ومع ذلك قد تكون الفجوة بين الجنسين بوجه عام في ما يتعلق بالحصول على الموارد الزراعية أوسع حيثما كانت النساء يسيطرن على أراضٍ أقل. وستكون المكاسب الفعلية التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الموارد أكبر في البلدان التي تكون فيها تلك الفجوة أوسع. وزيادة حصول النساء على أراضٍ وكذلك على المدخلات التكميلية من شأنها في تلك الحالة أن تحقق فوائد اجتماعية – اقتصادية أوسع نطاقاً من تلك التي يعبر عنها هذا التحليل.

ومن المعترف به أن هذا النهج يوفر تقديرات تقريبية إلى حد كبير، ولكن هذه التقديرات تشير إلى أن سد فجوة الإنتاجية بين الجنسين يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي في العالم النامي زيادة كبيرة. وزيادة الإنتاج ستعني أيضاً زيادة توافر الأغذية وحدوث انخفاضات في نقص التغذية. والمنهجية المعيارية التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتقدير عدد الأشخاص ناقصي التغذية تحسب متوسط الإمدادات اليومية من الطاقة الغذائية المتاحة للاستهلاك في كل بلد وتطبّق معايير خاصة بكل بلد على حدة في ما يتعلق بتوزيع تلك الإمدادات وعتبات للاحتياجات الدنيا الفردية من الطاقة (انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٢، للاطلاع على تفاصيل). ويُعتبر الأشخاص الذين لا يصلون إلى هذه العتبة الدنيا ناقصي تغذية بشكل مزمن. ويمثل الإنتاج المحلي للأغذية مكوناً رئيسياً من مكونات إمدادات الطاقة الغذائية، ومن ثم – بافتراض استهلاك الناتج الإضافي الذي يتحقق من سد الفجوة بين الجنسين محلياً – فإن سد فجوة الغلات بين الجنسين يمكن أن يكون له أثر مباشر على خفض عدد الأشخاص ناقصي التغذية.

وإدراج الزيادات المحتملة في الناتج المحسوبة أعلاه ضمن معادلة تقدير عدد ناقصي التغذية يوفر تقديراً كمياً تقريبياً للكيفية التي يمكن بها أن يساهم سد الفجوة بين الجنسين في الزراعة في الحد من الجوع. فإذا تم سد فجوات في الغلات تتراوح من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة وزاد الإنتاج المحلي بنسبة تتراوح من ٢,٥ في المائة إلى ٤ في المائة، فإن عدد ناقصي التغذية في البلدان التي تتوافر بيانات عنها يمكن أن ينخفض بنسبة تتراوح من ١٢ في المائة إلى ١٧ في المائة.[١٤] ويقدّر أن ٩٢٥ مليون شخص في العالم كانوا ناقصي التغذية في سنة ٢٠١٠، كان ٩٠٦ ملايين منهم موجودين في بلدان نامية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز). ولذا فإن الزيادات بهذا الحجم تعادل انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بما يتراوح من ١٠٠ مليون شخص إلى ١٥٠ مليون شخص. وفي البلدان التي يكون الجوع فيها أوسع انتشاراً وتلعب المرأة دوراً رئيسياً في القطاع الزراعي قد تكون الانخفاضات النسبية أكبر حتى من ذلك.

[١٣] تتوافر بيانات عن نسبة حائزات الأراضي الزراعية في ما يتعلق باثنين وخمسين بلداً. وتبدأ منهجية حساب المكاسب المحتملة بتحديد كمية الناتج (Q) باعتباره الغلة (Y) مضروبة في المساحة (A)، Q = Y*A. وبعد ذلك، في ما يتعلق بسيناريو فجوة الإنتاجية البالغة ٢٠ في المائة، افترض أن غلات المزارعات تمثل نسبة قدرها ٨٠ في المائة فقط من غلات الرجال، أي أن $Y_f = ٠,٨*Y_m$. (ويشير الحرفان f وm المكتوبان في الأسفل إلى الإناث والذكور، على الترتيب.) واكتب الآن Q=Y*A على أساس أن $Q = Y_f*P*A + (١-P)*A*Y_m$، حيث p هي حصة الأراضي التي تزرعها مزارعات. وقم بحل هذه المسألة في ما يتعلق بـ $Y_m$ ثم استخدم $Y_f = ٠,٨*Y_m$ للتوصل إلى $Y_f$. وبافتراض سد الفجوة بين الجنسين من حيث أصول الإنتاج، اجعل $Y_f$ مساوية لـ $Y_m$ وتوصل إلى المستوى الجديد لكمية الناتج، أي Q*.

[١٤] تتوافر بيانات عن نسبة صاحبات الحيازات الزراعية وكذلك عن عدد ناقصي التغذية في ما يتعلق بـ ٣٤ بلداً.

وزيادات الناتج المحتملة هذه ستكون فحسب هي التأثير الأول المباشر. وبمرور الوقت، ستكون للإنتاجية الأعلى آثار إضافية من قبيل زيادة طلب المزارعين على اليد العاملة وعلى السلع والخدمات المنتجة محلياً (Hayami وآخرون، ١٩٧٨؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤). ويمكن أن يسفر الناتج الإضافي عن انخفاض أسعار السلع، تبعاً لتجاوب الطلب ولدرجة الانفتاح التجاري. وغالبية الأسر المعيشية في البلدان النامية، بما في ذلك في المناطق الريفية، هي مشترية صافية للأغذية وستستفيد من حدوث انخفاض في أسعار الأغذية الأساسية. ومن الناحية الأخرى قد يعاني دخل المزرعة، إلا إذا أصبحت الأسواق متطورة بدرجة كافية بحيث تستطيع أن تتعامل مع الإمدادات الإضافية.

## الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين

إضافة إلى الزيادات في الإنتاج والدخل، من شأن سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة أن يحقق فوائد اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقاً بتعزيزه لحصول المرأة مباشرةً على موارد ودخل وسيطرتها على تلك الموارد وذلك الدخل. وتبيِّن أدلة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن العائلة تستفيد عندما تكون مكانة المرأة أكبر ويكون نفوذها أكبر داخل الأسرة المعيشية. وزيادة سيطرة المرأة على الدخل تمنحها موقفاً أقوى من حيث المساومة بشأن القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستهلاك والاستثمار والإنتاج. وعندما يزيد نفوذ المرأة على القرارات الاقتصادية فإن أسرتها تخصص مزيداً من الدخل للغذاء والصحة والتعليم وملابس الأطفال وتغذيتهم.[١٥] وتستهدف الآن برامج شبكات الأمان الاجتماعية في كثير من البلدان المرأة تحديداً لهذه الأسباب (الإطار ٨).

وقد ربط عدد كبير من الدراسات دخل المرأة وزيادة قدرتها على المساومة داخل الأسرة بتحسُّن الوضع التغذوي للطفل، الذي يؤثر بدوره على النواتج الصحية والتحصيل التعليمي (Smith وآخرون، ٢٠٠٣). وقد وفرت أدلة من الفلبين بعض أولى البيانات التي تبين أن زيادة نسبة دخل الأسرة المعيشية الذي تكسبه الأم تساهم مساهمة إيجابية وكبيرة في استهلاك الأسرة المعيشية للأغذية (Garcia، ١٩٩١). وعززت هذا أدلة من البرازيل، أظهرت أن دخل الأم له تأثير على مؤشرات النواتج التغذوية للأطفال أكبر من تأثير دخل الأب وأن إنفاق المرأة على التعليم والصحة وخدمات الأسرة المعيشية أكبر كثيراً من إنفاق الرجل (Thomas، ١٩٩٧). وفي الأسر المعيشية الممتدة في المكسيك، نجد أن أثر زيادة دخل الأسرة على الحالة التغذوية للأطفال يتوقف على من يكسب الدخل؛ ولارتفاع الدخل الذي يتحقق لأي أنثى في الأسرة المعيشية – لا الأم فقط – آثار إيجابية كبيرة على تغذية الأطفال، بينما لا يصدق ذلك على الذكور الذين يكسبون دخلاً (Djebbari، ٢٠٠٥). وتؤكد أدلة أحدث عهداً من ملاوي أن زيادة حصول المرأة – لا الرجل – على الائتمان تؤدي إلى زيادة مجموع نفقات الأسرة المعيشية على الغذاء وتحسن الأمن الغذائي للطفلة الصغيرة في المدى الطويل (Hazarika و–Guha Khasnobis، ٢٠٠٨).

وكون انعدام المساواة بين الجنسين شديداً للغاية في جنوب آسيا يساعد على تقديم تفسير، جزئياً على الأقل، لكون معدلات سوء تغذية الأطفال في تلك المنطقة تبلغ ضعف المعدلات الموجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Smith وآخرون، ٢٠٠٣). وفي حقيقة الأمر، وعلى الرغم من تفوق منطقة جنوب آسيا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث الدخل القومي والديمقراطية والإمدادات الغذائية والخدمات الصحية والتعليم فإنها ما زالت تعاني من سوء تغذية الأطفال. وقد وُصف هذا بأنه "اللغز الآسيوي"، حيث يتبين أن مكانة المرأة والصحة والتحضر هي العوامل الأساسية في ما يتعلق بتضييق الفجوة في الحالة التغذوية للأطفال. وتؤكد أدلة حديثة العهد من بنغلاديش أن الحالة التغذوية للأطفال على المدى الطويل تكون أفضل في الأسر المعيشية التي تكون فيها المرأة ممكَّنة بدرجة أكبر (Bhagowalia وآخرون، ٢٠١٠).

وتحسين المساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الفرص وعائدات الأصول لا يحسّن فحسب نواتج التغذية والصحة والتعليم، بل يمكن أيضاً أن يكون له أثر يستمر مدة طويلة على النمو الاقتصادي برفعه مستوى رأس المال البشري في المجتمع.[١٦] فسد الفجوة بين الجنسين يحفز التنمية الاقتصادية، وذلك يتحقق إلى حد كبير من خلال أثر

[١٥] تشمل الدراسات الهامة في هذا الميدان دراسات Behrman وDeolalikar (١٩٨٨)، وBehrman وWolfe (١٩٨٩)، وKennedy وPeters (١٩٩٢)، وKennedy وHaddad (١٩٩٤)، وHoddinott وHaddad (١٩٩٥)، وThomas وHaddad (١٩٩٧)، وHaddad (١٩٩٩)، وKatz (٢٠٠٠)، وQuisumbing وMaluccio (٢٠٠٠)، وSmith وآخرون، (٢٠٠٣)، وDoss (٢٠٠٥).

[١٦] تشمل الدراسات الهامة في هذا الميدان دراسات Dollar وGatti (١٩٩٩)، وKlasen (٢٠٠٢)، وKnowles وLorgelly وOwen (٢٠٠٢)، وKalaitzidakis وآخرون، (٢٠٠٢)، وLagerlöf (٢٠٠٣)، وKlasen وLamanna (٢٠٠٩).

### الإطار ٨
### توجيه مدفوعات التحويلات إلى المرأة تحقيقاً لفوائد اجتماعية

إن برامج التحويلات الشرطية هي نوع من برامج شبكات الأمان يجري فيها تحويل نقود أو استحقاقات نوعية إلى الأسر المعيشية الفقيرة عموماً بشرط أن تقوم الأسرة المعيشية بأنواع معينة من الاستثمار في رأس المال البشري لصالح أطفالها. وكثيراً ما تكون المرأة هي المستهدفة كمتلقية لهذه المدفوعات لأن الأدلة تبين أنها من الأرجح، مقارنة بالرجل، أن تعطي الأولوية لتغذية الأطفال. وأنواع الاستثمارات التي يجري بحثها عموماً هي الاستثمارات في الصحة – أي الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها، والفحوص الصحية أو التردد على العيادات الصحية – وفي التعليم – الذي يُقاس عموماً بمعدلات القيد والانتظام. وقد اكتسبت بسرعة برامج التحويلات الشرطية شعبية في العالم النامي. وبدءاً من برنامج *Oportunidades* (الذي كان يعرف سابقاً باسم *PROGRESA* – وهو برنامج التعليم والصحة والتغذية) في سنة ١٩٩٧، حدث توسع على نطاق العالم في هذه البرامج، بحيث يوجد لدى جميع الأقاليم النامية برنامج ما للتحويلات الشرطية، وإن كانت هذه البرامج أكثر شيوعاً في أمريكا اللاتينية.

ويمكن استخدام برامج التحويلات الشرطية بطريقة مباشرة وغير مباشرة للتصدي لأوجه انعدام الإنصاف بين الجنسين. وباستثناء بضعة برامج خاصة بالمدارس الثانوية، نجد أن الأمهات هن المستفيدات في الغالبية العظمى من تلك البرامج. ويستند هذا الاختيار إلى الدليل الدامغ على أن الأسر تنفق عادةً نسبة أكبر من ميزانيتها على تعليم وتغذية أطفالها و/أو رفاههم عندما تسيطر المرأة والأم على نسبة أكبر من دخل الأسرة المعيشية. وأكدت تقييمات لاحقة لبرامج التحويلات الشرطية أن الأثر الذي يتحقق من جراء ذلك على أنماط الانفاق يتجاوز التأثير البسيط للتحويلات على الدخل، بحيث تنفق الأسر المعيشية التي تتلقى تلك التحويلات نسبة أكبر من دخلها على الغذاء (Schady وRosero، ٢٠٠٨) ونسبة أكبر نسبياً على الغذاء المغذي بدرجة أكبر (Macours وSchady وVakis، ٢٠٠٨).

وثمة فكرة ضمنية، ومع ذلك فهي هامة، تكمن وراء هذه البرامج هي أنه بتوجيه التحويلات إلى الأمهات فإن هذه التحويلات تعزز قدرة المرأة على المساومة في عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة المعيشية. ويستهدف أيضاً بعض برامج التحويلات الشرطية استهدافاً ناجحاً انعدام المساواة بين الجنسين مباشرةً. ففي بنغلاديش وباكستان، توجد برامج للنهوض بمستويات التحاق البنات بالتعليم العام. ففي بنغلاديش، يقدم مشروع مساعدة المدارس الثانوية الخاصة بالإناث منحة مالية للفتيات اللائي تتراوح أعمارهن من ١١ سنة إلى ١٨ سنة لكي ينتظمن في المدارس الثانوية، بينما يقدم برنامج إصلاح قطاع التعليم في ولاية البنجاب بباكستان "منحاً دراسية" للبنات اللائي تتراوح أعمارهن من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة لكي ينتظمن في المدارس. وقد حقق كلا البرنامجين نجاحاً كبيراً في زيادة معدلات القيد: إذ يقدر Khandker وPitt وFunta (٢٠٠٣) أن مشروع مساعدة المدارس الثانوية الخاصة بالإناث أدى إلى زيادة معدلات قيد الفتيات بمقدار ١٢ نقطة مئوية، بينما أدى برنامج إصلاح قطاع التعليم في ولاية البنجاب إلى زيادة تلك المعدلات بمقدار ١١ نقطة مئوية، وذلك وفقاً لتقييم أجراه Chaudhury وParajuli (٢٠١٠).

تعليم الإناث على الخصوبة ووفيات الأطفال وتكوين رأس المال البشري في الجيل المقبل. ويؤدي انخفاض معدلات الخصوبة، بعد بعض السنوات، إلى ما أسماه Bloom وWilliamson (١٩٩٨) "الهبة الديمغرافية". فالسكان ممن هم في سن العمل سيزيد عددهم بسرعة أكبر من السرعة التي تزيد بها بقية السكان، مما يقلل من معدلات الإعالة ويعود بالفائدة بذلك على نصيب الفرد من النمو.

وصحيح أيضاً أن إزالة الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الفرص تؤدي إلى زيادة مجموعة المهارات المتاحة وهو أمر من شأنه مرة أخرى، بافتراض أن المهارات موزعة بالتساوي في ما بين الرجال والنساء، أن يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال البشري المتاح في صفوف السكان العاملين. وتعاني دراسات النمو هذه من أوجه القصور المعتادة وهي: أنه من المستحيل تحديد اتجاه السببية، ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي ارتفاع معدل النمو إلى دفع البلدان إلى الحد من انعدام المساواة بين الجنسين بتمكين المرأة اقتصادياً. ومع ذلك، يظل صحيحاً أن سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالفرص التعليمية وفرص العمالة من شأنه أن يعزز النمو الطويل الأجل.

## الرسائل الرئيسية

- المزارعات يتعادلن تماماً في الكفاءة مع المزارعين ولكنهن ينتجن أقل لأنهن يسيطرن على أرضٍ أقل، ويستخدمن مدخلات أقل، وحصولهن على خدمات هامة من قبيل خدمات الإرشاد أقل.
- من شأن سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على موارد الإنتاج والخدمات واستخدامها أن يطلق إمكانات الإنتاجية لدى المرأة ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج زيادة كبيرة. فسد الفجوة بين الجنسين يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي في العالم النامي بنسبة تتراوح من ٢,٥ في المائة إلى ٤ في المائة، في المتوسط، مع تحقيق زيادات أكبر في البلدان التي تكون فيها المرأة أكثر ضلوعاً في قطاع الزراعة وتكون فيها الفجوة بين الجنسين أوسع.
- يمكن أن تؤدي زيادة الإنتاج الزراعي بهذا الحجم إلى خفض عدد ناقصي التغذية بنسبة تتراوح من ١٢ في المائة إلى ١٧ في المائة، وستعني إحراز قدر كبير من التقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي ١ جيم للألفية. وهذا يسلط الضوء على التآزرات الموجودة بين العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين والحد من الفقر المدقع والجوع.
- عندما تسيطر المرأة على دخل إضافي فإنها تنفق منه على غذاء أطفالها وصحتهم وملابسهم وتعليمهم أكثر مما يفعل الرجل ذلك. ولهذا انعكاسات إيجابية على الرفاه المباشر وكذلك على تكوين رأس المال البشري الطويل الأجل وعلى النمو الاقتصادي من خلال تحسُّن النواتج المتعلقة بالصحة والتغذية والتعليم.